الزمن ، الامر الذي اتاح للمجلس التنفيذي فرصة مناقشة المشروع المقترح وارساله الى الجهات المختصة في وزارة الحربية المصرية . كما انه من الملفت للنظر ان مهمة التصدي للمشروع الدستوري الجديد قد أوكلت الى الاعضاء الفلسطينيين في المجلس التنفيذي ، على عكس المرة السابقة التي حدثت فيها مجابهة حادة بين المجلس التنفيذي وبين المجلس التشريعي ، حيث كان يتصدى للرد الاعضاء المصريون في المجلس التنفيذي حينذاك . لقد كان تصدي اعضاء فلسطينيين في المجلس التنفيذي لموضوع تنقيح الدستور يشكل محاولة واضحة من الادارة المصرية لتصوير عملية رفض الدستور الجديد وكأنه نابع من رغبة فلسطينية . وبالتأكيد فان المعنيين في مصر عندما عرض عليهم الدستور الجديد استرجعوا في ذاكرتهم دعوات تسليم مصر لقطاع غزة الى الكيان الفلسطيني والتي سبق ان ترددت في اجتماعات مؤتمر القمة العربي الاول (٢٩) .

منظمة التحرير من وجهة نظر الاطراف المختلفة

في ضوء ما تقدم ، يمكن لنا رسم ملامح تجربة قطاع غزة مع منظمة التحرير الفلسطينية من خلال ملاحظة المواقف المتباينة ، والمصالح المختلفة للاطراف المتعددة صاحبة العلاقة في هذا الموضوع : الشقيري ، الكتلة الجماهيرية ، المنظمات والاحزاب السياسية ، الادارة المصرية ، بحيث كانت التجربة محصلة تقاطع مواقف هذه الاطراف المختلفة .

لو استعدنا جملة الظروف العربية والفلسطينية ، وظروف الحكومة المصرية نفسها في تلك الفترة ، لامكن لنا القول ان الحكومة المصرية كانت مع الكيان الفلسطيني ، في حدود ان يبقى ورقة سياسية في يدها ، ولا يؤثر على دورها « الفلسطيني » بشكل عام ، ولا على الوضع السياسي والاداري لقطاع غزة . وبكلمة اخرى ، ابقاء الكيان الفلسطيني في حدود أن يكون أداة ضغط ، وكسلاح تشهره في وجه الحكومات العربية المعادية لسياستها ، وبالمقابل ، كي يكون الكيان الفلسطيني اداة ضغط معاكس ضد الفلسطينيين انفسهم وبعض تطلعاتهم ، وخصوصا تلك التطلعات التي برزت في قطاع غزة خلال العامين ١٩٦٣ — ١٩٦٤ . وفي الوقت نفسه الاستفادة من وجود منظمة التحرير الفلسطينية ، لتخفيف الضغط على الحكومة المصرية من قبل الجماهير العربية والفلسطينية والتي كانت تطالب بمعركة التحرير . وبكلمة اخرى ، توجيه الانظار والضغوطات الجماهيرية الى منظمة التحرير كوسيلة لامتصاصها بدلا من تركزها وتوجهها الى الحكومة المصرية . فكيف تمكنت الحكومة المصرية